

الكويت 1 ديسمبر 2025

السادة/ شركة بورصة الكويت
المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها.

نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني لبنك الخليج من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني معباً حسب الأصول متضمناً تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



محمد جاسم البلوشي
نائب مدير عام الشؤون المؤسسية
رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح



[GBK Classification: PUBLIC]

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	1 ديسمبر 2025
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع.
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	- تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A" - تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى القصير عند "F1" - تثبيت تصنيف الجدوى المالية عند "bbb-" - إسناد تصنيف للدعم الحكومي في المرتبة "a"
مدلولات التصنيف	- بيئة تشغيلية مستقرة - تواجد محلي جيد - نسبة منخفضة لقروض المرحلة الثالثة - رسملة جيدة - التمويل المستقر وكفاية السيولة
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	- تثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A" - تثبيت تصنيف الجدوى المالية في المرتبة "bbb-" - تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة" - لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	تثبيت النظرة المستقبلية "المستقرة"
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	قامت وكالة فيتش بتثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل لبنك الخليج ش.م.ك.ع. عند "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت بتثبيت تصنيف الجدوى المالية للبنك عند "bbb-". مدلولات التصنيف: يعكس التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد لبنك الخليج إمكانية حصول البنك على الدعم من السلطات الكويتية وفقاً لتصنيف الدعم الحكومي في المرتبة "a". أما النظرة المستقبلية "المستقرة" لبنك الخليج المسندة إلى التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل فهي تعكس التصنيف الائتماني السيادي للكويت. هذا، ويعكس تصنيف الجدوى المالية للبنك المركز المحلي الجيد للبنك وإتباعه أساليب التحوط في إدارة المخاطر، وجودة الأصول لديه، والرسملة الجيدة، وقاعدة التمويل المستقرة



للبنك. كما يأخذ تصنيف الجدوى المالية بالاعتبار الضغوطات على الربحية وارتفاع التركزات في القروض والودائع، وهو أمر مشترك بين كافة البنوك المحلية.

تصنيف الدعم الحكومي في المرتبة "a": تتمتع السلطات الكويتية بالإمكانات الجيدة والاستعداد الدائم لتقديم الدعم للبنوك المحلية بغض النظر عن حجم البنك وتواجهه، ومستوى التمويل، ونسبة الملكية الحكومية. ويأخذ هذا الرأي في الاعتبار السجل السابق للدولة في دعم النظام المصرفي المحلي. والرغبة في المحافظة على ثقة المستثمرين واستقرار السوق نظراً للاحتمالية المرتفعة بانتشار نفس المخاطر بين البنوك المحلية.

البيئة التشغيلية المستقرة: تتوقع فيتش أن تحافظ البيئة التشغيلية الكويتية على استقرارها في العام 2026 مدعومةً بارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع بنسبة 2.7% في 2026، (وبنسبة 1.7% في 2025)، وكذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة 2.2% (2%). كما إن قانون الدين العام الذي تم إقراره والجودة الاستثنائية للأصول الخارجية هي من العوامل التي ستستمر في دعم الإنفاق الحكومي رغم تقلبات أسعار النفط، مما يخلق ظروفاً تشغيلية مناسبة للبنوك. وتتوقع وكالة فيتش أن تحافظ المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي على استقرارها عند 7-8% في العام 2026 (بعد أن حققت نمواً بنسبة 8.7% في فترة 9 أشهر من العام 2025). كما تتوقع أن ترتفع بشكل أكبر إذا تم الإسراع في تنفيذ المشاريع الحكومية الكبرى وتم إقرار قانون الرهن العقاري السكني، ويأتي ذلك أيضاً مدعوماً بانخفاض أسعار الفائدة حسبما هو متوقع.

التواجد المحلي الجيد: يتمتع بنك الخليج بتواجد محلي جيد بحصة سوقية تبلغ 6.1% من الأصول المجمعة للبنوك وذلك كما في نهاية الربع الثالث من 2025، إضافةً إلى علامة تجارية جيدة. وتتوقع فيتش أن يحقق البنك نمواً داخلياً معتدلاً لمحفظة القروض بنسبة 7% إلى 8% في العام 2026، مدعوماً بزيادة داخلية معقولة في رأس المال واستقرار التمويل ورأس المال.

نسبة منخفضة لقروض المرحلة الثالثة: بلغت نسبة قروض البنك في المرحلة الثانية 3% كما في نهاية الربع الثالث من العام 2025، وبلغت نسبة قروض المرحلة الثالثة 1.4% بما فيها القروض الممنوحة للبنوك، وبالتالي نسبة هذه القروض لدى البنك هي أقل من البنوك الأخرى، ويأتي ذلك مدعوماً بعمليات الشطب. وقد حافظت جودة القروض لدى البنك على استقرارها مع انخفاض نسبة ظهور قروض جديدة في المرحلة الثالثة (حيث بلغت هذه النسبة 0.6% غير سنوية للتسعة أشهر من العام 2025، مقابل 1.6% في العام 2024 والتي عكست تنظيف المحفظة الائتمانية للبنك). كما سجل إجمالي تغطية مخصصات خسائر قروض المرحلة الثالثة نسبة مرتفعة عند 287% في نهاية الربع الثالث من 2025 وذلك بالرغم من انخفاضها عن 433% في نهاية 2023 نظراً لقيام البنك بتنظيف محفظة



القروض. وتتوقع وكالة فيتش أن تحافظ محفظة القروض على جودتها واستقرارها وأن تبلغ نسبة قروض المرحلة الثالثة 1.4% في نهاية العام 2026 نظراً لانخفاض سعر الفائدة وإتباع سياسة مدروسة لمنح الائتمان، والبيئة التشغيلية المستقرة.

الرسملة الجيدة: يعتبر رأس مال البنك في نسبة شريحة حقوق المساهمين جيداً حيث بلغت 14.3% في نهاية الربع الثالث من العام 2025 وكذلك هو الحال مع نسبة الرفع المالي الملموس البالغة 11%، وذلك عند المقارنة مع البنوك الأخرى. ويأتي ذلك بعد عملية طرح الاكتتاب بحقوق الأولوية بمبلغ 60 مليون دينار كويتي التي تمت في شهر نوفمبر 2023. وتتوقع الوكالة رسملة مستقرة للبنك وبأن تبلغ نسبة رأس المال من شريحة حقوق المساهمين 14.5% في نهاية العام 2026، مدعومة بنمو معتدل في محفظة القروض، وانخفاض نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر، وارتفاع نسبة إجمالي تغطية مخصصات خسائر القروض، وقدرة جيدة للبنك على تعزيز رأس المال داخلياً.

التمويل المستقر وكفاية السيولة: تتألف أغلبية مصادر تمويل البنك من ودائع العملاء (والتي بلغت في نهاية الربع الثالث من العام 2025 نسبة 85% من التمويل غير المعتمد على حقوق المساهمين). وبالرغم من التركزات في حسابات العملاء إلا أنها كانت مستقرة خلال الدورة المالية مع تخفيف مخاطر السيولة. وبالرغم من أن نسبة إجمالي القروض إلى الودائع (البالغة 106%) تعتبر مرتفعة وأعلى من البنوك الأخرى، إلا أنه يتم إدارتها بشكل وثيق، علماً أن نسبة تغطية السيولة قد بلغت 254% ونسبة صافي التمويل المستقر 108%، وهذه النسب لدى البنك هي دائماً أعلى من الحد الرقابي المطلوب البالغ 100%.

